الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

المشكلات المحاسبية المرتبطة بالتضخم وتأثيرها على القوائم المالية

- مؤسسة التاج الذهبي -

إعداد الطالبات:

آسيا قدة

رميصاء مهري

مروة مسعي بوبكر

إشراف الدكتور:

د. محمد دينوري سالمي

لجنة المناقشة:

صالح حميداتو	**أستاذ محاضر بجامعة حمة لخضر بالوادي**	**رئيسا**
د. محمد دينوري سالمي	**أستاذ محاضر (أ) بجامعة حمة لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
بشير بن موسى	**أستاذ محاضر بجامعة حمة لخضر بالوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2018 – 2019م

كلمة شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله علية وسلم

الحمد لله على إحسانه والشكر على توفيقه وامتنانه.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع، اتقدم بجزيل الشكر الى آبائنا وامهاتنا الاعزاء الذين اعانونا وشجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، واكمال الدراسة الجامعية والبحث؛ كما نتوجه بالشكر الجزيل الى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الاستاذ الدكتور" سالمي محمد الدينوري" ،ونشكره بتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ والتي ساهمت بشكل كبير في اتمام واستكمال هذا العمل؛ والى كل اساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة؛ كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا الى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجازنا واتمامنا لهذا العمل.

قال تعالى: "ربي أوزعني أن اشكر نعمتك على وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي كانت دعواتها لي بالتوفيق، إلى نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: سالمي محمد الدينوري الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

آسيا

الإهداء

قال الله تعالى " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

على ضوء هذه الآية اهدي ثمرة جهدي إلى من تحمل المشقة في تعليمي ولم يبخل عليا بشيء إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد من ينتظر أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة أبي الغالي حفظه الله من كل كرب وبلاء.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة إلى سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة حفظها الله دوما لي.

أهدي هذا العمل المتواضع إليهما وإلى إخوتي وأخواتي من تقاسموا معي عبء الحياة.

أهدي لمن آزروني في أحزاني وجعلوني أبتسم من تحملوا ثقل همومي وأعطوني القوة والصبر من سمعوا لي وأعلمتهم بأسراري وزرعوا دربي أملا من كل النواحي عندما يكونوا معي ينتابني شعور السعادة " مروة، آسيا، حفصيه" أروع صديقات أتمنى لكم النجاح والسعادة.

أهدي إلى جميع أصدقاء الدراسة إلى من قاسمني هذا العمل.

كما أهدي هذا العمل إلى المشرف الدكتور: سالمي محمد الدينوري" على تعبه معنا ومساعدته لنا بالتوجيه والإرشادات وإلى كل من جمعني معهم مشواري الدراسي سواء في التعليم التربوي والتعليم الجامعي.

وإلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي، وإلى من أوسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

رميصاء

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره، وإلى الذي لم يبخل عليا يوما بشيء أبي الغالي الذي ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

وإلى التي لو طرحت لها الكواكب وفرشت لها الأرض من تحت قدميها فما وافيتها حقها إلى التي فرحت لأجلي وتألمت لمعاناتي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب" أمي نبع الحنان"

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء الذين كانوا عونا لي في أوقاتي الصعبة. كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: سالمي محمد الدينوري " الذي كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما، وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال مشواري الدراسي من الابتدائي إلى الجامعة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

مروة

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المشكلات المحاسبية المرتبطة بالتضخم وتأثيرها على القوائم المالية، وهذا كونها من المشاكل التي يقع بها الاقتصاد العالمي وهي من أخطر المشاكل الاقتصادية، حيث تم إسقاط هذه الدراسة على إحدى المؤسسات المتمثلة في مؤسسة تضامن مصباحي وشركائه الوادي.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن إعداد القوائم المالية في ظل وجود تضخم يؤدي الى اصدار هذه القوائم بصورة مضللة، كما أكدت هذه الدراسة على أن معظم المؤسسات في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد قوائمها المالية ظاهرة التضخم.

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توجيه معدي القوائم المالية الى مراعاة التضخم قبل إعدادها، والعمل على إنشاء خلايا تراقب التطورات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار.

الكلمات المفتاحية: التضخم-القوائم المالية-المعيار المحاسبي الدولي رقم"29".

Résumé:

Cette étude vise à identifier les problèmes de comptabilité liés à l'inflation et à son impact sur les états financiers, l'un des problèmes les plus graves auxquels l'économie mondiale est confrontée et l'un des problèmes économiques les plus graves. L'étude a été abandonnée dans l'une des institutions représentées par Solidarité et ses partenaires.

Les principales conclusions de cette étude, qui indiquent que la préparation des états financiers contre inflation conduisent à la publication de ces listes, sont trompeuses. Cette étude confirme que la plupart des institutions algériennes ne prennent pas en compte le phénomène d'inflation dans la préparation de leurs états financiers

L'étude s'est conclue par un ensemble de recommandations, dont la plus importante est la nécessité de guider les auteurs des états financiers pour qu'ils prennent en compte l'inflation avant de les préparer et d'établir un suivi de l'évolution des prix en général.

Mots clés: Inflation – États financiers – IAS 29

فهرس المحتويات:

كلمة شكر وتقدير II

الإهداء III

ملخص البحث: VI

فهرس المحتويات: VII

قائمة الجداول X

قائمة الاشكال XI

مقدمة ..... أ-د

الفصل الأول: التضخم على القوائم المالية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم"29" 5

تمهيد 6

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم 7

المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه 7

الفرع الأول: تعريف التضخم 7

الفرع الثاني: أسباب التضخم 9

المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره. 11

الفرع الأول: أنواع التضخم وأشكاله. 11

الفرع الثاني: آثار التضخم. 14

المطلب الثالث: كيفية قياس التضخم 15

الفرع الأول: المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي: 15

الفرع الثاني: الرقم القياسي لأسعار المستهلك: 15

المبحث الثاني: القوائم المالية وأثر التضخم عليها. 18

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وأهدفها 18
الفرع الاول: تعريف القوائم المالية: 18
الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية 18
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية وأساليب قياس عناصرها 19
الفرع الأول: أنواع القوائم المالية 19
الفرع الثاني: أساليب قياس عناصر القوائم المالية 29
المطلب الثالث: أثر التضخم على القوائم المالية. 31
الفرع الأول: أثر التضخم على قائمة المركز المالي. 31
الفرع الثاني: أثار التضخم على قائمة الدخل 31
المبحث الثالث: إعادة صياغة القوائم المالية وفق متطلبات المعيار (29) "التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم" 34
المطلب الاول: هدف ونطاق المعيار الدولي (29). 34
الفرع الاول: هدف المعيار 34
الفرع الثاني: نطاق المعيار. 34
المطلب الثاني: التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار: 35
المطلب الثالث: إعادة صياغة القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية في ظل ظروف التضخم الجامح 35
الفرع الأول: إعادة صياغة القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم الجامح: 36
الفرع الثاني: إعادة صياغة القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية في ظل ظروف التضخم 38
خلاصة: 40
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤسسة التاج الذهبي 42

تمهيد 43

المبحث الأول: تقديم مؤسسة التاج الذهبي 44

المطلب الأول: تقديم الشركة 44

الفرع الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية 44

الفرع الثاني: نشأة وتطور الشركة 45

المطلب الثاني: مهام الشركة وأهدافها: 45

الفرع الأول: مهام الشركة: 45

الفرع الثاني: أهداف الشركة: 46

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وعرض القوائم المالية للشركة 46

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي ووظائف مصالح الشركة 46

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية للشركة 50

المبحث الثاني: تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة 56

المطلب الأول: تصنيف حسابات المؤسسة الى حسابات نقدية وحسابات غير نقدية 56

الفرع الأول: تصنيف حسابات قائمة المركز المالي الى حسابات نقدية وغير نقدية 56

المطلب الثاني: اجراء حساب التضخم على عناصر الميزانية 59

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية بعد التضخم 60

خلاصة 64

خاتمة 65

قائمة المصادر والمراجع 68

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مكونات قائمة المركز المالي.	22-21
2-1	مكونات قائمة الدخل	24-23
3-1	محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية	26
4-1	محتويات قائمة التدفقات النقدية	28-27
5-1	أساليب قياس عناصر القوائم المالية	30
6-1	تصنيف البنود النقدية والبنود غير النقدية.	38-37
7-2	قائمة المركز المالي	53-51
8-2	قائمة جدول حسابات النتائج	55-54
9-2	الحسابات النقدية لقائمة المركز المالي لكل من الأصول والخصوم	57
10-2	الحسابات غير النقدية لقائمة المركز المالي لكل من الأصول والخصوم	58
11-2	اجراء حساب التضخم على الأصول غير النقدية للميزانية	59
12-2	قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم	63-60

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	العلاقة بين الدخل والإنفاق	08
2-1	العلاقة بين العرض والطلب.	09
3-1	أنواع القوائم المالية	19
4-2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	47

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر، وهي ليست وليدة هذا العصر وإنما تمتد جذورها الى العصور القديمة، وقد كان التضخم ومازال يعد من اهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

وباعتباره من القضايا التي تناولتها الكثير من الدراسات وما ينجر عنها من آثار سلبية بالغة الخطورة في كل من الأدب الاقتصادي والأدب المحاسبي.

ففي الأدب الاقتصادي، ينجر عن التضخم آثارا مريبة نتيجة للضغوطات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية.

أما في الأدب المحاسبي، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي تفقد الوحدة النقدية إحدى خواصها والمتمثلة في أنها مقياس للقيمة، مما يؤثر على ملائمة وصحة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها التي تكون المنشاة ملزمة بإخراجها والافصاح عنها، وبالتالي تصبح معلومات الأرباح والقيم الدفترية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على التعبير الصحيح عن واقع المنشآت.

فعدم المصداقية والموضوعية في القوائم المالية تعطي صورة مظللة ولا تمثل الواقع فعلا، مما يؤدي بالمنشأة الى اتخاذ قرارات إدارية غير صحيحة، وهذا ما جعل العالم بكفتيه المتقدمة والنامية على حد سواء تعطي اهتماما كبيرا بموضوع التضخم ومحاولة الإحاطة بجميع جوانبه والوقوف عند مسبباته، والأرجح الوصول الى حلول لمعالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد.

لم يقتصر الاهتمام بموضوع التضخم على الصعيد المحلي فقط، بل نال اهتمام الصعيد الدولي أيضا، فقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتماما كبيرا لهذا الموضوع، حيث أصدرت سلسلة من المعايير كان أولها المعيار رقم(06) الصادر سنة 1977 بعنوان "الاستجابة المحاسبية لتغيرات الأسعار" ليتم استبداله سنة 1981 بالمعيار رقم(15) بعنوان " المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار" ونظرا للاختلافات الموجودة في الآراء حول كيفية المعالجة المحاسبية لآثار التضخم تم اجراء بعض التعديلات على المعيار رقم(15) ليعاد صياغته سنة 1994

ويصبح المعيار رقم(29) بعنوان "التقارير المالية في اقتصاديات الدول ذات معدلات التضخم المرتفع" باعتباره المعيار الأكثر ملائمة وشمولية في معالجة التضخم في القوائم المالية للمنشآت.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

"ماهي أهم المشكلات المحاسبية المرتبطة بتأثير التضخم على القوائم المالية"؟

ومن خلال هذا السؤال المطروح هناك أسئلة فرعية يمكن طرحها حتى يتم ابراز المشكلة بصورة واضحة:

1) ما المقصود بظاهرة التضخم وما هي أسبابه وما هي اهم أنواعه؟
2) ما هي الآثار الناتجة عن التضخم فيما يخص عناصر القوائم المالية؟
3) كيف عالج المعيار المحاسبي الدولي رقم(29) مشكلة التضخم وأثره على القوائم المالية؟

لمعالجة هذه الإشكالية والاجابة عن التساؤلات الواردة فيها. قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كإجابة مؤقتة عن الأسئلة المطروحة، ويمكن حصرها فيما يلي:

1) ظاهرة التضخم تعرف بانها الارتفاع في معدلات الأسعار والذي ينتج عنه فقدان القيمة الحقيقية للعملات.
2) في ظل التضخم تكون القوائم المالية مضللة وغير صادقة.
3) أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم(29) آليات التخلص من أثر التضخم على القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي لدراسة الموضوع.
- الموضوع المختار يتميز بصبغة مالية ومتعلق بنوع التخصص العلمي الذي ندرسه.
- التعرف على التضخم بشكل عام وتأثيره على القوائم المالية بشكل خاص.
- معرفة حالة اعداد القوائم المالية للمنشآت هل تأخذ في الحسبان أثر التضخم أم لا.

أهمية الموضوع:

إن التغيرات المستمرة في المستوى العام للأسعار يجب ان يقابله تغير في صياغة القوائم المالية، وأن الزيادة في عرض النقود ليس هو السبب الأوحد في ظهور التضخم، كما أن عدم أخذ التضخم عين الاعتبار يؤدي الى إظهار قوائم مالية مضللة وغير دقيقة، وبالتالي قد يؤدي التضخم الى انهيار المشاريع إذا لم يؤخذ في الحسبان.

أهداف الموضوع:

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحديد المشكلات المحاسبية المرتبطة بالتضخم وابراز أثرها على القوائم المالية للمنشآت. استنادا على المعيار المحاسبي الدولي رقم(29)، اما الأهداف الفرعية لهذا البحث يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) تسليط الضوء على مشكلة التضخم وتأثيرها على القوائم المالية من أجل توجيه الأنظار الى قصور القوائم المالية التي تعد دون أخذ التضخم بعين الاعتبار.
2) التعرف على كيفية معالجة التضخم عند اعداد القوائم المالية.
3) اظهار أهمية عامل التضخم عند اعداد القوائم المالية، لتصبح المعلومات المحاسبية الواردة بها أكثر قربا من الحقيقة في الظروف التضخمية.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع ومن أجل تحليل أبعاده والاجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي كونه مناسب لتحديد الجانب النظري المتعلق بمشكلة التضخم، وتحديد مختلف المصطلحات والمفاهيم المتداخلة في الموضوع، ولطبيعة البحث سنعتمد على المنهج الاستقرائي لأنه الأنسب لإسقاط الدراسة النظرية على ارض الواقع.

ومن أجل انجاز هذا البحث تم الاعتماد على العديد من الأدوات والمتمثلة في الكتب، القوانين والمراسيم، الرسائل العلمية (دكتوراه، ماجستير، ماستر)، المجلات العلمية، والمقالات، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بشركة التاج الذهبي في شكل وثائق داخلية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في اقتصار البحث على تبيين المشكلات المحاسبية المرتبطة بالتضخم وتأثيرها على القوائم المالية المعروضة من قبل شركة التاج الذهبي.
- الحدود الزمانية: ولدراسة هذا الموضوع قمنا باختيار السنة المالية 2017 لشركة التاج الذهبي.

هيكل البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولاختبار الفرضيات ولتحقيق اهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة الى تقسيم هذا الموضوع الى فصلين (02) على النحو التالي:

الفصل الأول تحت عنوان "أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم "29" من خلال ثلاث مباحث الأول منها يتطرق الى الإطار النظري للتضخم، المبحث الثاني يتناول القوائم المالية وأثر التضخم عليها، أما المبحث الأخير يتضمن إعادة صياغة القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "29".

بينما يحتوي الفصل الثاني على دراسة الحالة (الدراسة التطبيقية)، ويضم مبحثين هما: المبحث الأول تقديم مؤسسة التاج الذهبي، والمبحث الثاني تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة.

الفصل الأول:

التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم"29".

تمهيد:

كثيرا ما نسمع في عصرنا الحاضر لفظ التضخم يتردد على الالسنة، وذلك لكونها ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها هذه الظاهرة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد الاجتماعي، وعليه يتطلب سرد مجموعة من المعلومات والبيانات التي تساعد على فهم الموضوع بشكل واضح وصحيح، وقد درس الموضوع من قبل الكتاب والمحللين وحتى مستخدمي القوائم المالية حول مدى صحة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بموضوع أثر التضخم على صحة القوائم المالية إلا ان الموضوع لم ينل قدره الكافي من طرف الهيئات والجمعيات وقد كان للمعايير المحاسبية الدولية رأي حول اثر التضخم على القوائم المالية وذلك من خلال تخصيص معيار خاص لدراسة الموضوع بشكل كبير ليساعد على فهم واستيعاب الظاهرة المدروسة.

وسنحاول في هذا الفصل دراسة الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم.

المبحث الثاني: القوائم المالية وأثر التضخم عليها.

المبحث الثالث: إعادة صياغة القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم"29".

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية. لذلك فقد حظيت هذه الظاهرة بأهمية بالغة وأصبحت من أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظرا لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولدراسة الظاهرة فإنه يتوجب علينا التعريف بها وإعطاء مفهومها وأسبابها وأنواعها وآثارها وكيفية قياسها وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه

سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف التضخم وعرض اهم أسبابه:

الفرع الأول: تعريف التضخم

على الرغم من الاهتمام المتزايد لدراسة ظاهرة التضخم وشيوع استخدام هذا الاخير فانه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم، يلقى قبولا عاما في الفكر الاقتصادي.

تعريف 01: " كورتير" التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الاسعار بالارتفاع"[1].

تعريف02: ويعرف "كينز" التضخم بانه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل[2].

تعريف03: التضخم " بانه الزيادة في معدل الانفاق والدخل" فازدياد الانفاق النقدي، ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الاسعار وتضخمها. على فرض بقاء كمية السلعة الموجودة في حالة ثبات، على حين أن انخفاض الانفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار[3].

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ط2، ص141.
[2] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، سنة2000، ص20.
[3] المرجع السابق ذكره، ص17.

الشكل(1-1): يوضح العلاقة بين الدخل والإنفاق

المفتاح:

Y : خط الدخل

C : دالة الانفاق

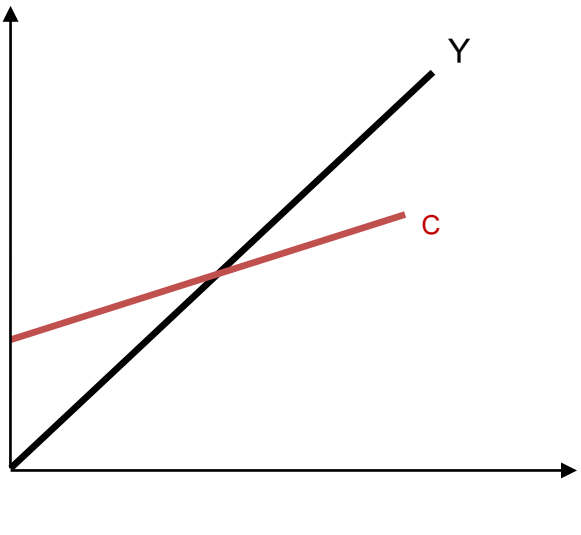

المصدر: بالاعتماد على التعريف(03) والموقع www.splideplqyer.com

تعريف04: "التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"[1]

تعريف05: عرف التضخم بانه زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي الى ارتفاع الاسعار.[2]

[1] مقيرحي بلقاسم، وآخرون، دراسة السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1984-2010)، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الوادي، ص22.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص18.

الشكل(1-2): يوضح العلاقة بين العرض والطلب.

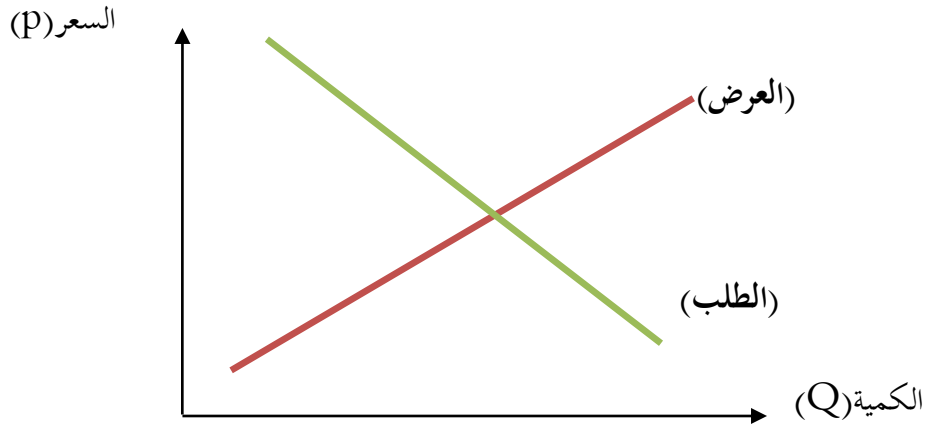

المصدر: انطلاقا من التعريف(05) وبالاعتماد على الموقع Copyright2003Investopedia.com

وبناء على ما تقدم من التعريفات يمكن ان نعرف التضخم " هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام الاسعار " وهذا يعني انه ليس ارتفاع اسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع اخرى يعتبر تضخما، كما ان الارتفاع المفاجئ في الاسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن ان تعود الاسعار الى وضعها الطبيعي بعد زوال اسبابها.[1]

الفرع الثاني: أسباب التضخم

هناك عدة أسباب للتضخم نذكر منها:

-تضخم جذب الطلب: يحدث هذا التضخم عندما يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، فزيادة الطلب أيا كان سببها تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى العام

[1] د-كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2000، ص121.

للأسعار، ويتوقف معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار على مدى استجابة الناتج القومي الحقيقي للزيادة التلقائية في الطلب الكلي.[1]

–تضخم زيادة التكاليف: يحدث التضخم بسبب الارتفاع التلقائي في نفقات الانتاج، إن بسبب ارتفاع معدلات أجور العمال، أو بسبب ارتفاع اسعار بعض مستلزمات الانتاج بحيث ترتفع النفقات للوحدة المنتجة على المستوى الكلي، إذا كان الطلب الكلي ثابتا مع التوظف الكامل لعناصر الانتاج، هذا الارتفاع يؤدي إلى نقص الناتج القومي الحقيقي عن مستوى ناتج الموظف الكامل وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار[2].

–زيادة الفوائد النقدية: ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الانتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالاقتصاد كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثورة الامم (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفوائد من الصفر).[3]

–التضخم بانخفاض العرض الكلي: يعود هذا النوع من التضخم إلى اختلال التوازن بين الطلب الكلي الفعلي المرتفع وبين المعروض من السلع والمنتجات المنخفضة ويعود هذا الاختلال إلى سياسة الانفاق العام، كثرة النقد الزائد، التداول لتحقيق البرامج، والاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطها الحكومات وهذا الاختلال يمكن أن يعود إلى النقص في الثروة الانتاجية التي يمكن للجهاز الانتاجي توفيرها عند مستوى الاستخدام العام ويعود هذا النقص إلى ضعف وعدم كفاية الجهاز الانتاجي، و قد يرجع عدم مرونة الجهاز الانتاجي لأسباب عدة نذكر منها:[4]

- ❖ عدم تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.
- ❖ كفاية الجهاز الإنتاجي.
- ❖ النقص في العناصر الانتاجية.
- ❖ النقص في رأس المال العيني.

[1] خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره عل الدين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008، ص13.
[2] مرجع سابق، ص13-14.
[3] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية، العدد3، 2012، ص3، http//www.Kids.edu.Kwlupload/EDAAT-oct-2012-402-pdf.
[4] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص115-116.

-التضخم الهيكلي: يتعلق هذا النوع من التضخم بطريقة الانتاج الرأسمالي وبالقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام. والهيكل الاقتصادي يتمثل في "مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية انتاج وتوزيع الموارد المالية والمادية داخل المجتمع ". فالضغوطات التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج ونجد أسبابها إما في سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان، أو شكل المشروعات أو هيكل السوق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر[1]. وتتمثل مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي فيما يلي[2]:

- ❖ شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الانتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي.
- ❖ التناقض بين القطاعات الاقتصادية.
- ❖ طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.
- ❖ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الاجتماعي.
- ❖ الهيكل السكاني.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره.

في هذا المطلب سيتم عرض اهم اثار التضخم وكذلك انواعه.

الفرع الأول: أنواع التضخم وأشكاله.

يمكننا الاعتماد على عدد من المعايير والاسس للتمييز بين الأنواع المتعددة والمختلفة للتضخم، وفق التقسيم التالي[3]:

أولا: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار.

ثانيا: تعدد القطاعات الاقتصادية.

ثالثا: مدى حدة الضغط التضخمي.

رابعا: التضخم حسب المصدر.

[1] مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال (النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000، ص78-79.
[2] نور الدين تركي وآخرون، التضخم المالي والاساليب المحاسبية لمعالجة أثره على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الوادي، 2008-2009، ص8.
[3] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص56.

أولا: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية[1]:

1-التضخم الطليق(المكشوف): يتميز هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من طرف السلطات الحكومية للحد منه أو التأثير فيه، إلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي، السبب الذي يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة[2].

2-التضخم المقيد(المكبوت): يتمثل هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان، فيتم تحديد المستويات العليا للأسعار من قبل الدولة، حتى لا تتجاوز الحد الأقصى من ارتفاعها، ويتمثل دور الدولة هنا في منع استمرارية الارتفاعات واستفحالها، في حين ان الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، ولكنها تعطل آثارها لفترة من الوقت ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع، من خلال عدة إجراءات مثل: تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف تثبيت أسعار الفائدة...إلخ[3].

3-التضخم الخفي: هو ظهور ارتفاع ملحوظ بالدخول النقديّة دون وجود طريقة لصرفها؛ بسبب وجود تدخل من الدولة، فتَحول الإجراءات المتنوعة دون صرف الدخول المتزايدة؛ ممّا يؤدي إلى بقاء التضخم خفيّاً لا يمكن ظهوره[4].

ثانيا: تعدد القطاعات الاقتصادية: بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة تتنوع الاتجاهات التضخمية فالتضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية[5].

يحلل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

---

[1] HenrguttonGerrardBremoulem، **La monnaie**(paris : Ed Dallaz، 1978) ،p404.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص147.
[3] مرجع سابق، ص148.
[4] مجد خضر، مفهوم التضخم وأنواعه، http://mawdoo3.com ،2017-05-26، 7:26.
[5] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص60.

1- **التضخم السلعي**: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2- **التضخم الرأسمالي**: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار على نفقة إنتاجها.

وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

ثالثا: مدى حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته إلى[1]:

1-التضخم الزاحف: وهو أخف أنواع التضخم، وهو يحدث على شكل ارتفاع متواصل للأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أي ان هذا الارتفاع يكون بطيئا وفي حدود 2% سنويا.

2-التضخم الجامح: هو أشد أنواع التضخم آثارا وضررا على الاقتصاد الوطني حيث أن الأسعار ترتفع في كل لحظة دون توقف وبسرعة، وليس هناك حدود لارتفاع الأسعار، وعادة ما ترتفع إلى 50% سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع بالسلطات الحكومية الى التخفيض من قيمتها، وما يصاحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين، أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

رابعا: التضخم حسب المصدر

والمقصود به أن التضخم ناتجا عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي أنه مستورد.

1-التضخم المحلي: وهو ذلك التضخم الذي يحدث نتيجة عوامل تتعلق بظروف الأسواق المحلية أو السياسات الاقتصادية المتبعة أو نتيجة لاختلال هيكلي في النشاط الاقتصادي[2].

2-التضخم المستورد: يظهر هذا النوع في العلاقات الاقتصادية للدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا من العالم الخارجي، وأغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص148.
[2] رقية بوحيضر، محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015/2014، ص55.

كانت سلعا استهلاكية أم إنتاجية، ويعود سبب بروز هذا النوع من التضخم إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج. ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخما مستوردا[1].

الفرع الثاني: آثار التضخم.

ينتج عن التضخم أثار بالغة الاهمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يمكن عرضها فيما يلي[2]:

- اختلال ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الطلب على استراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الانفاق القومي يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المستوردة الى جانب السلع المحلية، إذا كان الاسترداد طليقا يرتفع حجمه ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الاجنبي، أما إذا كان مقيدا فيحول فائض القوة الشرائية من الخارج الى السوق المحلية، فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، خاصتا السلع البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الاسعار.
- يخفض التضخم من حجم السلع القابلة للتصدير، ويضعف من مركزها التنافسي في الاسواق الخارجية.
- يؤدي التضخم الى توجيه رؤوس الاموال الى فروع أنشطة اقتصادية غير مفيدة للتنمية في مراحلها الاولى، فتتجه الى المضاربة على اسعار الاراضي الزراعية، بناء المنازل الفاخرة، إنتاج السلع الترفيهية التي يكثر الطلب عليها من طرف أصحاب الدخل العالي.
- يترتب عن التضخم إضعاف ثقة الافراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا انخفضت قيمة النقود أدى ذلك الى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة بسبب اتجاه قيمتها الى التدهور المستمر وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وبالتالي يلجأ الافراد الى تحويل ما بقي لديهم من أرصدة الى ذهب وعملات أجنبية مستقلة تقريبا الى شراء سلع[3].
- لا تقتصر اثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب بل يحدث اثار اجتماعية غير مرغوبة فهو يولد حالة من عدم الرضى لدى الجمهور لاختلال العلاقة بين الاجور والاسعار كما أنه يعد أحد مصادر

[1] كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، مرجع سابق، ص126.
[2] ياسين رماش، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، محاسبة ومالية، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016.
[3] مقيرحي بلقاسم وآخرون، مرجع سابق.

القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة مولدا تزايدا في النزاعات بين العمال وارباب العمل وانتشار للفساد والرشوة وانخفاض أداء وكفاءة العاملين[1].

المطلب الثالث: كيفية قياس التضخم.

لقياس التغيير في مستوى العام للأسعار يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها احصائيا الأرقام الإحصائية واهمها: المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفيما يلي نبين طرق احتساب كل منها[2]:

الفرع الأول: المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغيير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلية في حساب الناتج الإجمالي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ويحسب بالطريقة التالية:

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي= (الناتج المحلي الاسمي÷ الناتج المحلي الحقيقي) ×100

وبشكل عام يعني الرقم القياسي المئوي ما يلي[3]:

أ- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من(100) فهو يعني ان الأسعار قد ارتفعت.

ب- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من(100) فهو يعني ان الأسعار قد انخفضت.

ت- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي من(100) فهو يعني ان الأسعار لم تتغير.

الفرع الثاني: الرقم القياسي لأسعار المستهلك[4]:

يرتكز على التغيير الذي يحدث في تكلفة الحصول على مجموعة مختلفة من السلع والخدمات التي تمثل النمط المعتاد لاستهلاك المستهلك العادي. لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن احتسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

[1] فاطمة وناس عبد علي، التضخم الاقتصادي وأثره على القوائم المالية، جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق،2017.

[2] مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الرواد للنشر والتوزيع، ليبيا، 2014، ص189.

[3] مرجع سابق، ص190.

[4] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص190.

أولا: الرقم التجميعي(القياسي) البسيط[1]:

يعكس هذا الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما الى تكلفة الحصول عليها في سنة أساس معينة عن طريق المعادلة التالي:

الرقم التجميعي البسيط= (مجموع أسعار السنة الحالية ÷ مجموع أسعار سنة الأساس) ×100

وفي مثالنا الحالي يمكن حساب الرقم التجميعي كما يلي:

السلع	أسعار سنة n	أسعار سنة (n+1)
المواد الغذائية	0.4	0.8
الملابس	2.0	2.5
الخدمات	1.5	2.1
المجموع	3.9	5.4

الرقم القياسي البسيط= (5.4÷3.9) ×100= 138.5%.

وهذا الرقم يوضح ان المستوى العام للأسعار لسنة (n+1) ارتفع بنحو(38.5) نقطة مئوية كما كان عليه الحال في السنة n.

ثانيا: الرقم القياسي المرجح.

يمكن ترجيح أسعار السلع بأوزان محددة وقد تكون عبارة عن كمية أو حجم السلعة المباعة أو المستهلكة، وذلك في سنة الأساس، أو سنة المقارنة، وهذا الترجيح يبرز الأهمية النسبية للسلعة من السلع المختلفة المعتبرة ضمن الرقم القياسي للأسعار، لذلك توجد ثلاثة طرق لحساب الرقم القياسي بالطريقة التجميعية المرجحة وهي[2]:

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل للنشر، الاردن عمان، 2006، ص253-254.

[2] محمد رتول، الاحصاء الوصفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2006، ص248.

1-الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير: وفي يتم استخدام كميات فترة الأساس كأوزان، وتعطى بالمعادلة التالية:

$$L = \frac{\sum_{i=1}^{n} P1,i \times Q0,i}{\sum_{i=1}^{n} P0,i \times Q0,i} \times 100$$

P1,i : سعر سنة المقارنة للمادة i.

P0,i: سعر سنة الأساس للمادة i.

Q0,i: كميات سنة الأساس للمادة i.

2-**الرقم القياسي للأسعار بطريقة باش**: وفي يتم استخدام كميات فترة المقارنة كأوزان، وتعطى بالمعادلة التالية:

$$P = \frac{\sum_{i=1}^{n} P1,i \times Q0,i}{\sum_{i=1}^{n} P0,i \times Q1,i} \times 100$$

Q1,i: كميات فترة المقارنة للمادة i.

3-**الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر**: وهي تقوم على أساس الجمع بين طريقتي لاسبير وباش، اذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي لرقمي لاسبير وباش، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح، لذلك يسمى هذا الرقم القياسي الأمثل، ويعطى عن طريق المعادلة التالية:

$$F = \sqrt{L \times P}$$

المبحث الثاني: القوائم المالية وأثر التضخم عليها.

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشاة وأدائها، تستفيد منها سلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ القرارات اقتصادية.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وأهدفها

تمثل القوائم المالية الوسيلة الاساسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، فمن خلالها يمكن التعرف على العناصر المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة.

الفرع الاول: تعريف القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية أهم محتويات التقرير المالي السنوي أو الدوري الذي تصدره المؤسسة، ويتم مراجعة (تدقيق) تلك القوائم المالية عن طريق مدقق حسابات المؤسسة، ويرفق بها تقرير مدقق الحسابات، كما أن هذه القوائم لابد أن تعتمد من رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة المفوضين لهذا الشأن[1].

وعرفت كذلك حسب المواد 26-27-28-29 من القانون رقم11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي بأنها تلك الكشوفات المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان وكل تغير يطرأ على حالته المالية[2].

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير المعلومات والبيانات والمعلومات للازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية ويمكن تلخيص أهم الاهداف في النقاط التالية[3].

- توضح نتيجة العمليات والانشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (ربح او خسارة).
- تقدم المعلومات عن المركز المالي لميزانية المؤسسة ودرجة سيولتها وسيرها ومدى تكيفها مع التغيرات في البيئة التي تعمل بها.

---

[1] دليل التعرف بالقوائم المالية، مقال عن القوائم المالية، 13أكتوبر2015، http://www.decartgroup.com

[2] نعيمة قاسمي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير الجزائرية الدولية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،20105/2014، ص46.

[3] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015/2014، ص49-50.

- تقديم المعلومات عن الاداء بصفة أساسية في قائمة الدخل خاصة المعلومات الخاصة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية وأساليب قياس عناصرها

للقوائم المالية عدة أنواع وكذلك يمكن في هذا المطلب عرض أساليب قياس عناصر القوائم المالية.

الفرع الأول: أنواع القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية انواع متعددة نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل(1-3): يبين أنواع القوائم المالية

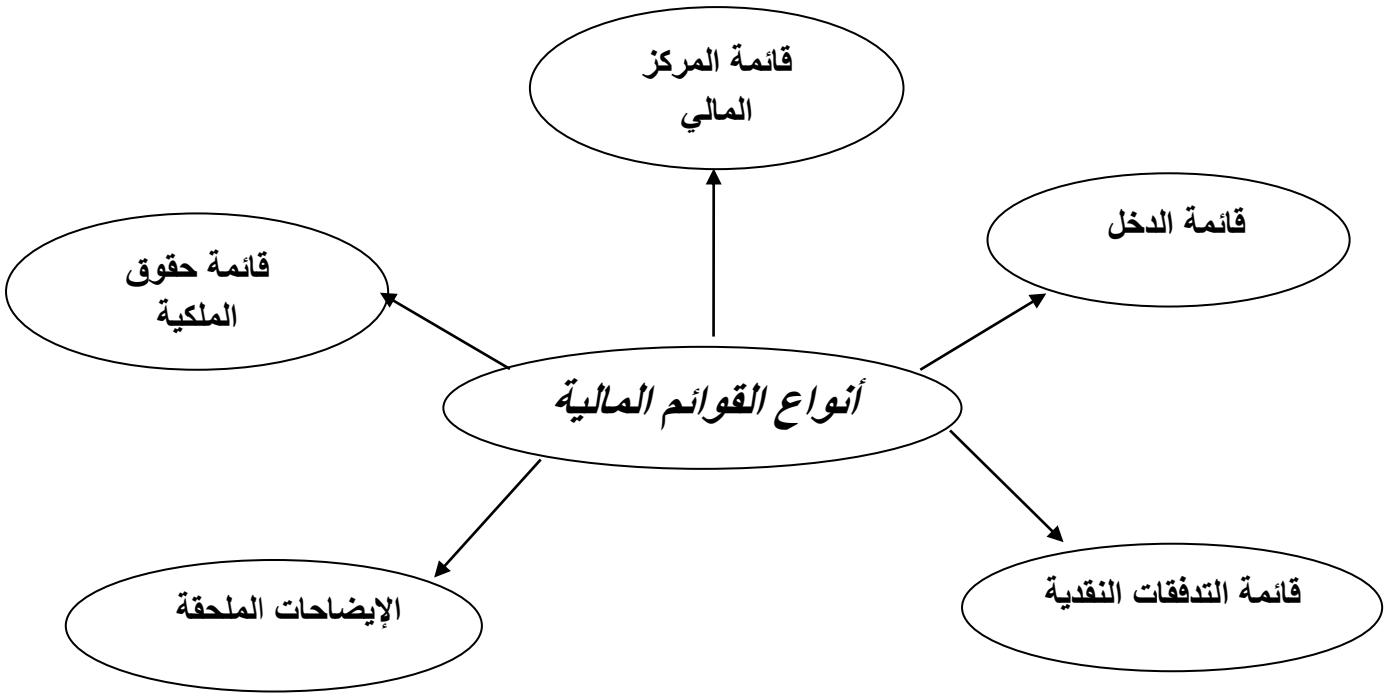

المصدر: من إعداد الطالبات

1- قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة وعادلة لحالة المشروع المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة المالية، وتوفر الميزانية العمومية معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين ما لدى المنشأة من ممتلكات أو موجودات وما على هذه المنشأة من مطالبات سواء من قبل الملاك أم من قبل غيرهم[1].

الأصول= الالتزامات + حقوق الملكية

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 1999، ص278-279.

الجدول(1-1): يبين مكونات الميزانية.

الأصل	ملاحظة	N اجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب زما شابهها					

حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة			
حصة ذوي الأقلية			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 25مارس2009، الجزائر، ص 28-29.

2-قائمة الدخل

لكي تستطيع الوحدات الاقتصادية التعرف على نتيجة نشاطها في نهاية السنة المالية تقوم بإعداد حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والتي يمكن إجمالها في قائمة واحدة تسمى قائمة الدخل (قائمة نتائج الأعمال) والتي يتحدد من خلالها نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية إن كانت ربحا أو خسارة[1].

الجدول(1-2): يوضح مكونات قائمة الدخل:

قائمة الدخل "حسب الطبيعة"	قائمة الدخل "حسب الوظيفة"
رقم الاعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت السلع والمواد المستهلكة مصاريف الموظفين مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	رقم الاعمال كلفة المبيعات **هامش الربح الإجمالي** منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية

[1] مرجع سابق، ص276.

أعباء عملياتية أخرى	**النتيجة العملياتية**
إيرادات عملياتية أخرى	تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
5-النتيجة العملياتية	(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)
المنتوجات المالية	منتجات مالية
الأعباء المالية	الأعباء المالية
6-النتيجة المالية	**النتيجة العادية قبل الضريبة**
7-النتيجة العادية قبل الضرائب	الضرائب الواجبة على النتائج العادية
عبء الضريبة على النتيجة	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)
النتيجة بعد الضريبة	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**
فوائد الاقلية	الأعباء غير العادية
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	المنتوجات غير عادية
العناصر غير العادية	**النتيجة الصافية للسنة المالية**
9-النتيجة غير العادية	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	النتيجة الصافية للمجموع المدمج
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	ومنها حصة ذوي الأقلية
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج	حصة الجمع
ومنها حصة ذوي الأقلية	
حصة الجمع	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 25مارس2009، الجزائر، ص 30-31.

1-قائمة التغيرات في حقوق الملكية

هي قائمة تبين مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة ومن المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة، أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة[1].

يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفيها توضح ما يلي[2]:

- ❖ صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
- ❖ وتوضح كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر.

[1] زغوان سفيان، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص92.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص144.

جدول(1-3): يوضح التغيرات في حقوق الملكية

	ملاحظات	راس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 25مارس2009، الجزائر، ص 37.

2-قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة[1].

يتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة وهي:

- **الأنشطة التشغيلية:** وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.
- **الأنشطة الاستثمارية:** وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء استثمارات في ديون أو حقوق ملكية) وكذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.
- **الأنشطة التمويلية:** وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية.

الجدول (1-4): يوضح محتويات قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية" الطريقة المباشرة"	قائمة التدفقات النقدية "الطريقة غير المباشرة"
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	**التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية**
متحصلات الزبائن	النتيجة العادية قبل الضرائب
-مدفوعات للموردين والمستخدمين	+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
= التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	+ الأعباء المالية
-مدفوعات الفوائد	-النواتج المالية
- مدفوعات الضرائب	± نتيجة الصرف
	± احتياجات رأس المال العامل التشغيلي
	- مدفوعات الفوائد (على العمليات التشغيلية)
	- مدفوعات الضرائب على الارباح
التدفقات النقدية الصافية من النشاطات التشغيلية	**التدفقات النقدية الصافية من النشاطات التشغيلية**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	**التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية**
-مدفوعات على حيازة التثبيتات	-مدفوعات على حيازة التثبيتات

[1] مرجع سابق، ص137-138.

+ متحصلات على تنازل التثبيتات + نواتج مالية محصلة	+ متحصلات على تنازل التثبيتات + نواتج مالية محصلة
التدفقات النقدية الصافية من النشاطات الاستثمارية	**التدفقات النقدية الصافية من النشاطات الاستثمارية**
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية + زيادة رأس المال + متحصلات القروض الطويلة الأجل وعقود قرض الايجاري – مدفوعات القروض الطويلة الأجل وعقود قرض الايجاري – أرباح موزعة	**التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية** + زيادة رأس المال + متحصلات القروض الطويلة الأجل وعقود قرض الايجاري – مدفوعات القروض الطويلة الأجل وعقود قرض الايجاري – أرباح موزعة
التدفقات النقدية الصافية من النشاطات التمويلية	**التدفقات النقدية الصافية من النشاطات التمويلية**
التغير الصافي للنقديات أو أشباه النقديات النقديات أو أشباه النقديات عند الافتتاح النقديات أو أشباه النقديات في نهاية الفترة	التغير الصافي للنقديات أو أشباه النقديات النقديات أو أشباه النقديات عند الافتتاح النقديات أو أشباه النقديات في نهاية الفترة

Source: Robert OBERT، Pratique des normes IFRS، DUNOD، paris، 4éme édition 2008، P: 107-108.

3–الإيضاحات الملحقة

يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كلما كان ذلك ممكنا على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصورة مسلسلة، ويجب الاشارة أمام كل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية إلى الفقرة الخاصة بها في الإيضاحات[1].

وكذلك تتضمن قائمة الإيضاحات الملحقة على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية زيادة على عدة معلومات تكميلية[2].

[1] المرجع سابق، ص148.
[2] زغوان سفيان، مرجع سابق، ص95.

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلي[1]:

- ❖ عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.
- ❖ الإفصاح عن البيانات الواجب الافصاح عنها والتي لم يتم عرضها في صلب الميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.
- ❖ بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أي من هذه القوائم.

الفرع الثاني: أساليب قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار اساس محدد للقياس.

يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل[2]:

- ❖ أساس التكلفة التاريخية.
- ❖ أساس التكلفة الجارية.
- ❖ أساس التكلفة القابلة للتحقيق.
- ❖ أساس القيمة الحالية.

[1] المرجع سابق، ص147-148.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، المرجع سابق، ص64-65.

الجدول رقم(1-5): يبين أساليب قياس عناصر القوائم المالية.

البيان	الأصول	الالتزامات
أساس التكلفة التاريخية	تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها.	تسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل التزام أو في بعض الظروف بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة.
أساس التكلفة الجارية	يتم تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما حكم النقدية والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر.	تسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.
أساس القيمة القابلة للتحقيق	تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية.	تسجل الالتزامات بقيم السداد أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.
أساس القيمة الحالية	تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمنشأة.	تسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من المتوقع ان تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشاة.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، 2004، ص64-65.

تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداما لدى المنشآت عند إعداد قوائمها المالية وتستخدم عادة مندمجة مع أسس قياس أخرى فعلى سبيل المثال تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة أيهما أقل. ويمكن أن تدرج الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة السوقية وتدرج التزامات التقاعد بقيمتها الحالية. وإضافة لذلك تستخدم

بعض المنشآت أساس التكلفة الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

المطلب الثالث: أثر التضخم على القوائم المالية.

إن تأثير مشكلة التضخم على صحة القوائم المالية قد تؤدي بالمؤسسة الى العديد من المشاكل التي تؤثر بالسلب عليها بصفة اجمالية، كون أن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تكون غير صحيحة.

الفرع الأول: أثر التضخم على قائمة المركز المالي.

يمكن عرض المشاكل التي يعكسها التضخم على قائمة المركز المالي من خلال ما يلي[1]:

أولا: أثر التضخم على الموجودات الثابتة:

تظهر الموجودات الثابتة المقتناة منذ فترة طويلة بقيمة محاسبية تبتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية بسبب مرور وقت طويل على شرائها، وبسبب ما قد يحصل من ارتفاع محتمل للأسعار، ونتيجة لذلك ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للموجودات، بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في الميزانية، بمعنى أنه في ظل ظروف التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار تصبح القيمة السوقية للموجودات الثابتة التي يراد اقتناها اعلى من التكلفة التاريخية للموجودات الثابتة المستخدمة التي يراد استبدالها.

ثانيا: أثر التضخم على لمخزون:

يتميز المخزون عن بقية الموجودات الثابتة بعدم بقائه فترة طويلة داخل الشركة، بل يمتاز بالتجدد والحركة المستمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين كلفته التاريخية وقيمته الحالية في ظل الارتفاع الاعتيادي للأسعار، أما اذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار فان القيمة السوقية للمخزون تبتعد كثيرا عن كلفتها التاريخية، مما يجعل من غير الممكن الاعتماد على أساس تقييم المخزون بالكلفة التاريخية لأنه يصبح من العسير إعادة تجديده في ظل ارتفاع الأسعار.

[1] سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، زهران للنشر، عمان، 2009، ص62-63.

ثالثا: أثر التضخم على العناصر النقدية للمركز المالي:

يمكن توضيح أثره من خلال ما يلي[1]:

1-أثر التضخم على الأصول النقدية: تمثل الأصول النقدية الالتزامات الواجبة التحصيل او القبض بعدد معين ثابت من وحدات النقد الجاري التعامل بها، وبهذا تكون ثابتة من حيث كمية النقد كعدد متغيرة عند تغيير الأسعار أو القوة الشرائية للنقد، ويشمل النقدية في الصندوق والبنك، والمدينون وأوراق القبض.

تتأثر الأصول النقدية بالتضخم الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة النقدية، مما يجعل الحقوق المترتبة للمنشأة بذمة الغير تدفع بالنقود المنخفضة، وذلك بسبب فقدان العملة النقدية جزءا من قوتها الشرائية.

2-أثر التضخم على الخصوم النقدية: تمثل الخصوم النقدية التعهدات التعاقدية محددة القيمة في شكل مبلغ معين سوف يسدد في المستقبل مثل حسابات الموردين وأوراق الدفع والقروض والمصروفات المستحقة وأي التزامات طويلة الاجل تكون محددة القيمة مثل السندات والأسهم الممتازة اذا كانت غير قابلة للتحويل.

كما أن الاحتفاظ بها في ظل التضخم يترتب عنها مكاسب في القوة الشرائية.

ثالثا: أثر التضخم على حقوق الملكية:

تتمثل حقوق الملكية في راس المال المدفوع والاحتياطات والارباح المحتجزة واية تخصيصات أخرى تتخذ صفة الاحتياطات. إن حقوق الملكية تتأثر هي الأخرى بالتضخم الاقتصادي وهبوط قيمة العملة النقدية، فتبتعد قيمتها التاريخية المسجلة في الميزانية عن قيمتها الحقيقية، وهذه القيمة التاريخية لهذه البنود لا تعبر عن حقوق المساهمين في الشركة بصورة صحيحة[2].

الفرع الثاني: أثار التضخم على قائمة الدخل

يؤدي تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود الى تأثيرات على قائمة الدخل وهذا كما يلي[3]:

---

[1] بن يخلف كمال، **دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص134-135.

[2] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص64

[3] ياسين رماش، مرجع سابق، ص69-70.

- **أرباح المؤسسة التي تظهر بالقوائم المالية أرباح صورية وليست حقيقية:**

في ظل مبدأ التكلفة التاريخية تظهر الايرادات في القوائم المالية معبرا عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام، بينما تقابلها بعض المصروفات كالإهتلاكات وتكلفة المبيعات التي تظهر معبرا عنها بوحدات نقدية غير متماثلة هي خليط من الوحدات النقدية لفترات سابقة والسائد خلال العام وحتى يتم قياس أرباح المشروع على أساس سليم ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات استخدمت في سبيل الحصول على الايرادات ويستخدم لهذا الغرض أحد الارقام القياسية العامة أو الارقام القياسية الخاصة لتعديل كل مفردة من مفردات مصروفات وإيرادات المنشأة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح.

- **سداد الضرائب على أرباح صورية.**

إن إخضاع الارباح المحققة وفقا لأساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئيا تحمل رأس المال وتقتطع منه علاوة وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة للخطر.

- **تحديد سعر الصرف في ضوء تكاليف تاريخية:**

إن استعمال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملائمة التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية بالإيرادات التي تعكس مستويات جارية مما يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المنتج.

المبحث الثالث: إعادة صياغة القوائم المالية وفق متطلبات المعيار (29) "التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم".

توجد ثلاث طرق محاسبية تعالج التغير في قيم البنود التي تظهر في القوائم المالية، الأولى التكلفة التاريخية حيث تقوم هذه الأخيرة على إثبات بنود القوائم المالية المختلفة حسب تكلفتها التاريخية، أما الثانية التكلفة الجارية حيث تقوم بإعادة تقييم الموجودات بالقيم العادلة، أما الثالثة وهي الاقل انتشار تدعى بالمستوى العام للأسعار تقوم بعملية إعادة عرض لبنود القوائم المالية التي تتأثر بالتضخم، ويستوجب المعيار الدولي رقم"29 " تعديل جميع القوائم المالية لتعكس مستويات الأسعار العامة في نهاية السنة.

المطلب الاول: هدف ونطاق المعيار الدولي (29).

سيتم عرض هدف ونطاق المعيار كالتالي:

الفرع الاول: هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى بيان كيفية إعداد القوائم المالية والتقرير عن الأحداث الاقتصادية لمؤسسة، تعمل في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع مفرط في معدل التضخم، وبالتالي تمكين مستخدمي القوائم، المالية من، من الحصول عن معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك الشركات العاملة في بيئة تضخمية مفرطة[1].

الفرع الثاني: نطاق المعيار.

- يطبق هذا المعيار عموما على البيانات المحاسبية الأساسية في المؤسسات التي تقدم تقاريرها المالية بعملة اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع وينطبق المعيار على البيانات المالية لأي منشأة من بداية فترة التقرير التي تتعرف فيها على وجود تضخم مرتفع في البلد الذي تستخدم عملته في تقاريرها ولا يسمح بتقديم المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار كمعلومات إضافية للقوائم المالية غير المعاد بيانها.
- يجب التعبير عن البيانات المالية للمنشأة التي تضع تقاريرها بعملة الاقتصاد ذو معدل التضخم المرتفع، بوحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية العمومية، ويتم شمول المكسب أو الخسارة الناجمة عن صافي المركز النقدي في صافي الدخل والافصاح عنها بشكل منفصل وقد بين المعيار أن الثبات في تطبيق الإجراءات

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص494.

والتقديرات الخاصة بتعديل البيانات من فترة لأخرى أكثر اهمية من دقة المبالغ الناتجة الظاهرة في البيانات المالية المعاد صياغتها[1].

إن هذا المعيار لا يحدد معدل مطلق لتعريف التضخم المرتفع حتى يجب عرض البيانات المحاسبية لهذا المعيار[2].

المطلب الثاني: التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار:

لا يعرف المعيار التضخم المرتفع ولكنه يحدد الخصائص العامة للاقتصاد ذو التضخم المرتفع، وتشمل هذه الخصائص على سبيل المثال ما يلي[3]:

أ- عندما يفض عامة الناس حفظ الثروة في أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيا، وفي حالة توفر أي مبلغ بالعملة المحلية يتم على الفور استثماره أو تحويله الى عملة أجنبية مستقرة وذلك من أجل محاولة الحفاظ على قوته الشرائية.

ب- عندما يستخدم في تسعير السلع والخدمات عملة أجنبية بدلا من العملة المحلية، كما يهتم عامة الناس بالاتفاق على تحديد البنود النقدية مثل الديون بعملة أجنبية مستقرة وليس بالعملة المحلية.

ت- عندما يتم تسعير المبيعات والمشتريات الآجلة، حتى لو كانت فترة الائتمان قصية جدا، بمبالغ تتضمن التعويض عن الخسارة المستقبلية المتوقعة للقوة الشرائية للعملة المحلية.

ث- عندما تكون الاسعار والاجور واسعار الفائدة مرتبطة على نحو وثيق بالرقم القياسي للأسعار.

ج- عندما تصل معدلات التضخم التراكمية خلال فترة ثلاث سنوات الى نسبة 100% أو أكثر.

المطلب الثالث: إعادة صياغة القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية في ظل ظروف التضخم الجامح:

سيتم التطرق في هذا المطلب الى إعادة صياغة القوائم المالية وفق الطريقتين أعلاه.

[1] محمد إبراهيم العلي، معالجة آثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد39، العدد34، جامعة دمشق، 2017، ص77.

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بداود، 2008، ص 126.

[3] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص495.

الفرع الأول: إعادة صياغة القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم الجامح:

إذا كان نظام التقارير المالية قائما على التكاليف التاريخية، فإن العملية المستخدمة لتعديل الميزانية العمومية يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1- بالنسبة للأصول والخصوم النقدية فإنها تكون معروضة فعلا في شكل وحدات القوة الشرائية في نهاية العام، وبالتالي فإنها لا تحتاج إلى إدخال تعديلات أخرى.

2- بالنسبة للأصول والخصوم النقدية المرتبطة بتغيرات الأسعار المتعلقة بالديون، فإنه يتم تعديلها حسب شروط الترتيب التعاقدي.

3- يتم تعديل البنود غير النقدية بتطبيق نسبة مؤشر يكون البسط فيه هو مؤشر المستوى العام للأسعار في تاريخ الميزانية العمومية، والمقام هو المؤشر في تاريخ الشراء أو الافتتاح للبند محل التعديل.

4- هناك بعض الأصول لا يمكن تعديلها فمثلا: بمقتضى الطريقة البديلة المسموح بها في المعيار الدولي رقم(16) فإنه يمكن تعديل أصول المصنع والممتلكات والمعدات إلى القيمة العادلة وفي هذه الحالة لا يلزم القيام بتعديل آخر لتغيرات الأسعار.

5- بالاتفاق مع المبادئ المستقرة لمحاسبة التكلفة التاريخية، فإنه إذا كانت المبالغ المعدلة لأي بند من البنود غير النقدية أكبر من المبالغ التي يمكن استردادها من البند، فإنه يتم تخفيضها بأي إجراء مناسب وحسب معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة.

6- بالنسبة لحسابات حقوق الملكية فإنه يجب أيضا تعديلها للتعويض عن تغيرات الأسعار، وتستخدم المؤشرات المعدلة لرأس المال المدفوع بالرجوع إلى تواريخ الاكتتاب في رأس المال، والذي هو عادة رقم تقديري لصفقة محددة في عمر المنشأة. ولتعديل الأرباح المحتجزة فإنه يجب تعديل مكاسب كل سنة بنسبة المؤشرات ويكون البسط هو المستوى العام للأسعار في تاريخ الميزانية ويكون المقام هو المستوى العام للأسعار في نهاية السنة التي تقررت فيها المكاسب، ومع ضرورة خصم التوزيعات المدفوعة من الأرباح المحتجزة وتعديلها بالمثل.

بالنسبة لقائمة الدخل يتم التعديل بالخطوات التالية[2]:

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، ج2، الدار الجامعية للنشر، 2006، ص321-324.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، مطابع دار الهندسة، القاهرة،2005، ص408.

1- احتساب الاستهلاك على أساس قيم التكلفة التاريخية المعدلة.

2- تعديل العناصر التي يفترض أن تكون تمت على طول الفترة المالية مثل المبيعات والمشتريات باستخدام متوسط الأسعار القياسية.

3- احتساب تكلفة البضاعة المباعة.

4- احتساب خسائر وأرباح القوة الشرائية نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية.

ويخاط المعيار الدولي رقم(29) قائمة التدفقات النقدية فقط بشكل سطحي. ويجب تعديل هذه القائمة أيضا لتقرر جميع البنود بوحدات القوة الشرائية في نهاية السنة[1].

الجدول رقم (1-6): تصنيف البنود النقدية والبنود غير النقدية.

البنود النقدية	البنود غير النقدية
الموجودات	الموجودات
-النقدية بالخزينة او المصرف. -المدينون وأوراق القبض ومخصص الديون المشكوك فيها. -الاستثمارات طويلة الاجل في الأسهم الممتازة والسندات غير قابلة للتحويل. -سلف للموظفين، حسابات الضمانات أو والرهونات لدى الغير والقابلة للاسترداد.	-المخزون السلعي. -الاستثمارات طويلة الاجل في الأسهم العادية. كل الأصول الثابتة. -الأصول غير الملموسة براءة الاختراع والشهرة، والعلامات التجارية والمصروفات المؤجلة.
الالتزامات	الالتزامات
-الدائنون وأوراق الدفع. -المصروفات المستحقة. -توزيعات مستحقة. -حسابات الضمانات والرهونات للغير لدى الشركة والقابلة للرد. -السندات طويلة الاجل.	-المبالغ المستلمة تحت حساب عقود البيع بسعر محدد والالتزامات تحت عقود الضمان.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص325.

-علاوة أو خصم إصدار السندات.	

المصدر: محمد المبروك أبو زيد، المحاسبية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مطابع دار الهندسة، القاهرة، 2005، ص404-405.

الفرع الثاني: إعادة صياغة القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية في ظل ظروف التضخم:

إن العملية المستخدمة لتعديل الميزانية العمومية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

تقوم هذه الطريقة على إظهار جميع عناصر المركز المالي بقيمتها الجارية ويجب التمييز أيضا بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، حيث يتم إظهار جميع العناصر النقدية بنفس القيم المثبتة في الدفاتر على أساس أنها قيم جارية لها، أما العناصر غير النقدية فتعدل باستخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار لتظهر في قائمة المركز المالي المعدلة (الميزانية العمومية) بالقيمة الجارية بدلا من القيمة التاريخية المثبتة بها في الدفاتر، ولا يتم تعديل قيمة رأس المال نظرا لافتراض عدم التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد.

-تحدد الارباح المحتجزة بالفرق بين جانبي قائمة المركز المالي، كما يمكن تحديد هذه الارباح في نهاية الفترة بإضافة رصيدها في بداية السنة إلى صافي الدخل المحتسب على أساس التكلفة الجارية وخصم أي توزيعات أرباح التي تمت خلال السنة، ولا يتم تعديل هذه التوزيعات عند تطبيق التكلفة الجارية.

-يمكن تحديد مكاسب الحيازة غير المحققة التي تعلو على أرباح الفترة بمقارنة مكاسب الحيازة غير المحققة أول المدة بمكاسب الحيازة غير المحققة في آخر المدة، لافتراض ان التكلفة الجارية في بداية السنة تتساوى مع التكلفة التاريخية، وعليه فإن مكاسب الحيازة في بداية السنة تكون مساوية للصفر.

أما بالنسبة لقائمة الدخل لوفق للطريقة المذكورة اعلاه يجب أن تتضمن مجموعة من القواعد:

- تظهر جميع الايرادات بقيمتها المثبتة نفسها باعتبارها تمثل القيم الجارية للمبيعات.
- جميع المصروفات تظهر هي الاخرى بقيمتها المثبتة مثل الإيرادات.
- بالنسبة للمصروفات التي تتعلق بأصول غير نقدية مشتملة على البضاعة المباعة الإهتلاكات فيجب تعديلها بما يتماشى مع القيم الجارية لتلك الأصول.

[1]إسماعيل إبراهيم جمعة، محمد سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة، جزء2**، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار العاشر، الرياض، 1996، ص534-537.

- يجب إظهار كل المكاسب أو الخسائر نتيجة لحيازة الأصول كل على حدا، وتتمثل مكاسب أو خسائر الحيازة المحققة في تلك المتعلقة بتكلفة البضاعة المباعة الإهتلاكات، بينما تتعلق مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة بالأصول الموجودة في نهاية السنة.

خلاصة:

إن ظاهرة التضخم ظاهرة مرضية يشكو منها العالم أجمع، وما تخلفه هذه الظاهرة من آثار سلبية تمس كافة المجالات على حد سواء، الاقتصادية منها والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى.

تعتبر القوائم المالية بمثابة المرآة العاكسة لنشاط المنشأة في فترات معينة، وهي ذات أهمية قصوى للأطراف المهتمة بنشاط المنشأة، حيث تقدم دلالات ومعلومات عديدة لتلك الجهات المهتمة لتساعد على اتخاذ القرارات ذات الشأن بالمنشأة.

لذا يجب عند إعدادها الاخذ في الحسبان هذه المشكلة، أي إخفاق في تعديل هذه البيانات المستخدمة عند إعداد القوائم المالية يؤدي إلى صعوبة فهم ومقارنة أداء المنشأة، وبالتالي صعوبة اتخاذ قرارات سليمة وصحيحة.

ومع تفشي ظاهرة التضخم في كافة دول العالم، وباعتبارها مشكلة تعاني منها كافة الاقتصاديات، فقد أولت معايير المحاسبة الدولية اهتماما كبيرا لهذه المشكلة وأفردت معيارا خاصا بها من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم(29) لمعالجة الظاهرة المدروسة، وكيفية إعادة صياغة القوائم المالية وإصدارها بصورة غير مضللة وصادقة تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات سليمة للمنشأة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤسسة التاج الذهبي

تمهيد:

لكي نحدث استجابة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي أردنا إسقاط ما تعرضنا إليه في الجانب النظري على نوع من الشركات وهي شركة تضامن ومعرفة مدى تطابق المعلومات النظرية وتطبيقها على هذه الشركة. وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة نوع من الشركات شركة تضامن والمتمثلة في شركة مصباحي وشركائه التاج الذهبي.

وبهدف التعرف والاحاطة الجيدة بالدراسة التطبيقية، ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، يعالج كل منها ما يلي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة التاج الذهبي.

المبحث الثاني: تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة التاج الذهبي

في هذا المبحث سيتم تقديم الشركة محل الدراسة.

المطلب الأول: تقديم الشركة

سنتطرق في هذا المطلب الى التعرف على شركة التاج الذهبي وبطاقتها الفنية، الإضافة الى تاريخ نشأتها وتطورها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية

شركة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي هي مؤسسة صناعية موضوعها صنع الدقيق والبرغل وطحين الحبوب، صنع طحين القرنيات، بقايا طحن الحبوب والقرنيات، الحبوب المغربلة، الحبوب المقشرة، الحبوب المسحوقة أو المسطحة، وبصفة عامة كافة العمليات التجارية والمالية والمنقولة والعقارية عبر التراب الوطني أوفي البلدان الأجنبية.

تعد شركة مطحنة التاج الذهبي شركة أموال ذات الشخص الوحيد(وذات المسؤولية EURL)أسست سنة 2002، حيث تقرر تعديل الشكل القانوني للشركة لتتحول من شركة أموال ذات شخص وحيد وذات مسؤولية محدودة (إلى شركة أشخاص شركة تضامن SNC) وذلك سنة 2006 وتغيير تسمية الشركة بتسمية جديدة هي شركة تضامن مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي برأسمال اجتماعي قبل التعديل قدره 100.000 دج، ورأسمال اجتماعي بعد التعديل قدره 500.000 دج رقم سجلها التجاري: 02 ب 0542513 يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 23 عامل، تقع بالمنطقة الصناعية كوينين مدينة الوادي.

- اسم مسيرها: مصباحي محمد الصغير
- قطاع النشاط: الإنتاج الصناعي رمز النشاط 107101 نصه الطحانة
- عنوان موقعها على الانترنت: ----- / -----
- بريدها الالكتروني: ----- / ------
- علامتها التجارية:

الفرع الثاني: نشأة وتطور الشركة

قبل التعديل في القانون الأساسي لشركة مطحنة التاج الذهبي تأسست الشركة في التاسع والعشرين من ماي سنة ألفين واثنين 2002/05/29، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 1.500 متر مربع ومبنى ذا استعمال تجاري أطواله (20م * 20م) شكل مربع يوجد بالطابق الأرضي، تقع الشركة بجانب الطريق الوطني رقم 48 بالمنطقة المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي فمنذ إنشائها عملت الشركة على تحقيق أهدافها المبرمجة وذلك بالاستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو إنتاج الدقيق، وفي بداية سنة 2005 قامت الشركة بتوسيع نشاطها وذلك بإضافة وحدة أخرى لإنتاج الفرينة.

وفي نهاية الموسم الأول من سنة 2006 قامت الشركة بإضافة بعض الاستثمارات الجديدة والمتمثلة في معدات نقل من شاحنات وذلك لنقل منتجاتها عبر التراب الوطني وكذا حافلة لنقل العمال وورشة ميكانيكية لمراقبة وصيانة الآلات والمعدات.

المطلب الثاني: مهام الشركة وأهدافها:

سيتم عرض مهام شركة التاج الذهبي والاهداف التي انشات من اجلها

الفرع الأول: مهام الشركة:

تتلخص المهمة الرئيسية للشركة في شراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين من السوق الوطنية وتصنيعها إلى توزيعها على مستوى الولاية وخارجها للمنتجات المتخصصة فيها من فرينة ونخالة وينحصر مجال نشاط المؤسسة في الأشغال التالية:

- القيام بالدراسات والإحصائيات الخاصة باحتياجات الولاية وخارجها في السلع المحتكرة لتسويقها ومحاولة فتح أوجه جديدة تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للولاية والمقدرة الشرائية للمواطنين.
- إعداد برامج التموين على حسب الاحتياجات المقدمة من العملاء.
- ضمان الوجود الدائم للمنتجات عبر المنافذ التسويقية.
- تكوين الاحتياجات الأمنية في السلع وذلك على المدى البعيد.

- التكفل بإجراءات الضمان للسلع المسوقة.

الفرع الثاني: أهداف الشركة:

- تحقيق ربح لضمان ديمومة الشركة والحفاظ على بقائها.
- السعي لرفع قيمة المبيعات وبالتالي رفع قيمة الأعمال.
- المحافظة على حصتها في السوق المحلية بالولاية وأيضا حصتها في السوق الوطنية مع محاولة التوسع إلى نقاط أبعد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وعرض القوائم المالية للشركة

كأي مؤسسة اقتصادية بالوادي لها هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له من اجل الوصول الى الأهداف المراد تحقيقها.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي ووظائف مصالح الشركة.

أولا: شرح الهيكل التنظيمي.

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي من خمس مصالح، كما أن للإدارة أمانة عامة كما هو موضح في الهيكل الموالي:

الشكل رقم(2-4): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة

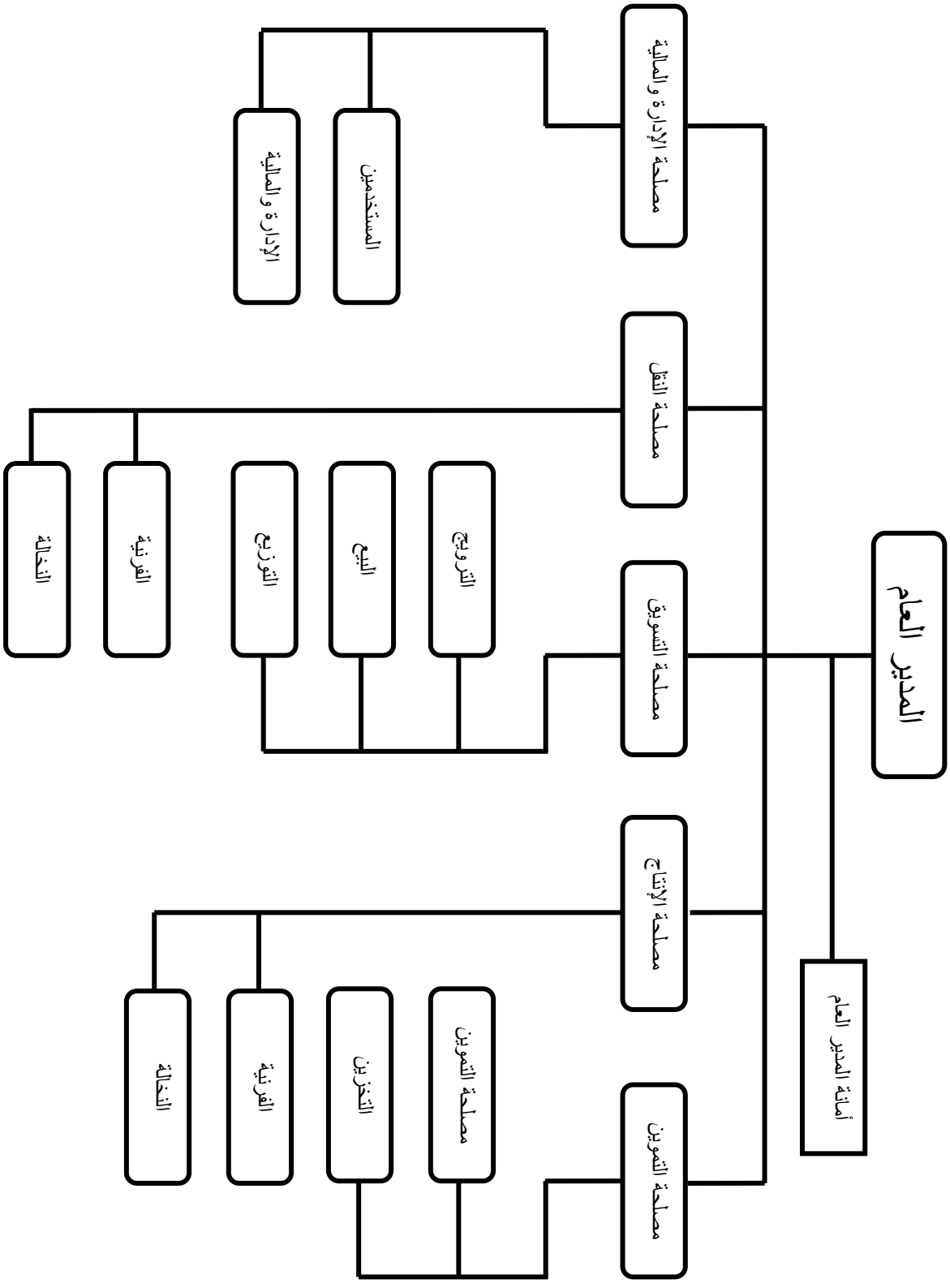

المصدر: إدارة المؤسسة.

ثانيا: وظائف مصالح الشركة.

1/ **المدير العام:** أن كل مؤسسة على اختلاف أنواعها القانونية لابد لها من مدير يكون على هرمها التسلسل الإداري ويتمثل ذلك في شخص المدير مهما اختلفت التسميات، مدير، مدير عام مسير الخ، ويعتبر أعلى سلطة إدارية في المؤسسة لما له من دور فعال في المؤسسة وبعلاقاتها مع المحيط الخارجي، حيث يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات

في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

2/ أمانة المدير: تعتبر همزة وصل بين المسؤول والمصالح داخل المؤسسة وخارجها وهي من أهم المصالح في المؤسسة وهذا لأنها تسهل عملية سير المعلومات ومعالجتها وتنظيمها وتتكفل بـ:

- استقبال البريد الوارد للمؤسسة.
- استقبال المكالمات الداخلية والخارجية.
- مساعدة المدير العام في مهامه.
- متابعة السير الحسن لنشاط المدير العام.

3/ مصلحة التموين: وتشتمل هذه المصلحة على فرعين هما:

- الشراء: تختص هذه المصلحة بشراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين والأغلفة المستهلكة.
- التخزين: ويختص هذا الفرع بتخزين المواد الأولية المشتراة من أجل إدخالها

في العملية الإنتاجية.

4/ مصلحة الإنتاج: تعتبر هذه المصلحة هي الركيزة الأساسية في نشاط المؤسسة بطبيعتها شركة إنتاجية وتختص هذه المصلحة إدخال المواد الأولية المشتراة لغرض التصنيع في الطاحونة من أجل الحصول على منتوج الفرينة كما أن لهذا المنتوج مشتقات متمثلة في مادة النخالة.

5/ مصلحة التسويق: وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة أقسام:

- الترويج: ونقصد به وضع سياسة إشهارية للمنتوج للاطلاع عليه من قبل عدد اكبر ممكن من المستهلكين.

- البيع: وتختص هذه المصلحة ببيع المنتوجات وتحرير فواتير البيع للزبائن وتسجيل هذه الفواتير في كشوف مبيعات مقسمة حسب طبيعة البيع (بيع بالأجل، بيع نقدا أو بيع بصك) وطبيعة السلع (فرينة، نخالة).

- التوزيع: وهي المرحلة ما بعد البيع ونقصد بها إيصال المنتوجات المباعة

إلى التجار في أحسن الظروف.

6/ النقل:

1- المواد الأولية: ونقصد به جلب المواد الأولية من الموردين إلى مقر الشركة.

2- المنتوج: وهو إيصال المنتوجات إلى كل من التجار والمستهلكين.

7/ مصلحة الإدارة والمالية:

1- المستخدمين: وهو مكتب متابعة شؤون العمال وتسيير جميع ملفاتهم، كما يعتبر مصدرا هاما لكل القرارات الخاصة بهم، وتوضيح واجباتهم وحقوقهم، وكذا تسهر على استقبال ملفات طلب العمل، ومن مهامه أيضا تحضير أجور العمال لتسديدها وكذا حضور العمال والتكفل باشتراكاتهم في صناديق الضمان الاجتماعي وبالخدمات الاجتماعية لهم.

2- الإدارة والمحاسبة: وتختص هذه المصلحة بشتى الأعمال الإدارية والمحاسبية التي من شأنها العمل على تنظيم وتوجيه إداري سليم وتحديد الوضعية المحاسبية والمالية للمؤسسة بشكل دقيق، ويقوم بـ:

- يقوم بكل ما يتعلق بالتحصيل أي متابعة ديون وحقوق الشركة

مع الموردون والعملاء.

- القيام بالعمليات البنكية وعمليات الصندوق.

- القيام بعمليات الجرد للوسائل والمعدات.

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية للشركة.

أولا: عرض قائمة المركز المالي.

الجدول (2–7): يوضح قائمة المركز المالي لشركة التاج الذهبي لسنة 2017.

أصول	2017			2016
	الإجمالي	الإهتلاكات	الصافي	الصافي
أصول غير جارية				
فارق بين الإقتناء– المنتوج الإيجابي أو السلبي				
تثبيتات المعنوية				
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني	349,669.30	349,669.30	0.00	
تثبيتات عينية أخرى	72,852,371.70	44,578,829.10	28,273,542.60	33,330,005.24
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجرى امتيازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول الغير	73,202,041.00	44,928,498.40	28,273,542.60	33,330,005.24

الجارية				
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	76,301.00		76,301.00	103,709.50
حسابات دائنة واستخدمات مماثلة				
الزبائن	4,856,526.27		4,856,526.27	1,745,274.69
المدينون الآخرون				
الضرائب وما شبهها				
حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة				
الموجودات وما شبهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	14,059,330.88		14,059,330.88	8,257,415.83
مجموع الأصول الجارية	18,992,158.15	0.00	18,992,158.15	10,106,400.02
المجموع العام للأصول	92,194,199.15	44,928,498.40	47,265,700.75	43,436,405.26

الخصوم	ملاحظة	2017	2016
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		5,000,000.00	5,000,000.00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات–احتياطات مدمجة			
فوارق اعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية–نتيجة صافية حصة المجمع		6,372,756.84	4,245,796.47
رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع 1		11,372,756.84	9,245,796.47
الخصوم الغير جارية			
قروض وديون مالية			3,000,000.00
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم الغير جارية		0.00	3,000,000.00
الخصوم الجارية			
مورد وحسابات ملحقة		2,605,770.23	2,877,733.30
ضرائب		1,040,493.52	506,170.07
ديون أخرى		32,246,680.16	27,806,705.42
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية		35,892,943.91	31,190,608.79
مجموع عام للخصوم		47,265,700.75	43,436,405.26

المصدر: إدارة المؤسسة

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج.

الجدول (2–8): يوضح جدول حسابات النتائج لشركة التاج الذهبي.

البيان	ملاحظة	2017	2016
رقم الأعمال		115,860,760.94	102,602,853.37
تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			-84,600.00
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
إنتاج السنة المالية		115,860,760.94	102,518,253.37
المشتريات المستهلكة		94,456,334.18	85,987,891.81
الخدمات الخارجية الإستهلاكات الأخرى		2,021,770.61	2,115,428.82
استهلاك السنة المالية		96,478,104.79	88,103,320.63
القيمة المضافة للإستغلال		19,382,656.15	14,414,932.74
أعبا المستخدمين		7,650,080.91	6,647,165.18
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		1,456,276.27	1,001,955.17
الفائض الإجمالي عن الإستغلال		10,276,298.97	6,765,812.39
المنتجات العملياتية الإخرى		2,766,495.51	4,000,000.00
الأعباء العملياتية الأخرى			
مخصصات للإهتلاك والمؤونات		6,556,462.64	6,534,823.90
استئناس عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية		-3,789,967.13	-2,534,823.90
المنتوجات المالية			14,807.98
الأعباء المالية			
النتيجة المالية		0.00	14,807.98
النتيجة العادية قبل الضرائب		-3,789,967.13	-2,520,015.92

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		118,627,256.45	106,533,061.35
مجموع أعباء الأنشطة العادية		112,140,924.61	102,287,264.88
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		6,486,331.84	4,245,796.47
العناصر الغير عادية المنتجات يطلب بيانها			
العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها		113,575.00	
النتيجة الغير عادية		-113,575.00	0.00
النتيجة الصافية للسنة المالية		6,372,756.84	4,245,796.47
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج 1			
ومنها حصة ذوي الأقلية 1			
حصة المجمع			

المصدر: إدارة المؤسسة

المبحث الثاني: تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة

تم تخصيص المبحث الثاني لبيان تأثير التضخم على محاسبة مؤسسة التاج الذهبي.

المطلب الأول: تصنيف حسابات المؤسسة الى حسابات نقدية وحسابات غير نقدية

سنتطرق في هذا المطلب الى تصنيف حسابات مؤسسة التاج الذهبي الى حسابات نقدية وحسابات غير نقدية وذلك من خلال قائمة المركز المالي لسنة 2017.

الفرع الأول: تصنيف حسابات قائمة المركز المالي الى حسابات نقدية وغير نقدية

سيتم تقسيم قائمة الميزانية الى حسابات نقدية وحسابات غير نقدية وذلك بتحديد كل من الأصول والخصوم النقدية وكذا الأصول والخصوم غير النقدية.

أولا: الحسابات النقدية لقائمة المركز المالي

الحسابات النقدية: هي البنود ثابتة المقدار بغض النظر عن تغيرات مستوى الأسعار وتشمل النقد، الحسابات، الأوراق القابلة للقبض، والحسابات القابلة للدفع. ونتيجة لخاصية الثبات فهي لا تحتاج الى تعديل وتظهر في القائمة المعدلة بنفس المقادير الاصلية، ونتائج عملية التمييز يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (2–9): يوضح الحسابات النقدية لقائمة المركز المالي لكل من الأصول والخصوم

الأصول	الخصوم
- سندات موضوعة موضع معادلة - مساهمات وحسابات دائنة - سندات أخرى مثبتة - قروض واصول مالية اخرى - ضرائب مؤجلة على الأصل - حسابات دائنة واستخدامات مماثلة - الزبائن - المدينون الآخرون - الضرائب وما شابهها - حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة - الموجودات وما شبهها - الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى - الخزينة	- فوارق إعادة التقييم - فارق المعادلة - نتيجة صافية - نتيجة صافية حصة المجمع - رؤوس أموال أخرى/ترحيل من جديد - حصة الشركة المدمجة - حصة ذوي الأقلية - قروض وديون مالية - ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) - ديون أخرى غير جارية - مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا - موردو وحسابات ملحقة - ضرائب - ديون أخرى - خزينة سلبية

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على معطيات الميزانية.

ثانيا: الحسابات غير النقدية لقائمة المركز المالي

تشمل الحسابات غير النقدية الأصول غير النقدية والخصوم غير النقدية، فهي العناصر الحرة من أي قيد على قيمتها التي لها قيم سوقية تتغير تبعا للتغير في مستويات الأسعار ولذلك يمكن التعبير عنها بمبالغ معدلة حسب التغير في مستوى العام للأسعار، ونتائج عملية التمييز يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (2-10): يوضح الحسابات غير النقدية لقائمة المركز المالي لكل من الأصول والخصوم

الأصول	الخصوم
- فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي او السلبي - تثبيتات معنوية - تثبيتات عينية - أراضي - مباني - تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها - تثبيتات يجري امتيازها - تثبيتات مالية - مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	- راس المال تم إصداره - راس المال غير مستعان به - علاوات واحتياطات مدمجة - فوارق إعادة التقييم - فارق المعادلة

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على معطيات الميزنية.

المطلب الثاني: اجراء حساب التضخم على عناصر الميزانية

في هذا المطلب سنقوم حساب عناصر الميزانية في ظل ارتفاع الأسعار وذلك بتطبيق معامل التضخم "104.6" للسنة المالية 2017 (الذي تم الحصول عليه من طرف البنك المركزي) على العناصر غير النقدية للميزانية العامة.

الجدول(2-11): يوضح اجراء حساب التضخم على الأصول غير النقدية للميزانية.

الأصول	الصافي قبل التضخم	معامل التضخم	الصافي بعد التضخم
مباني	0.00	104.6	0.00
تثبيتات عينية أخرى	72852371.70	104.6	7620358079.82
- معدات نقل	25498330.095	104.6	2667125327.937
- معدات مكتب	14570474.34	104.6	1524071615.964
- اثاث مكتب	10927855.755	104.6	1143053711.973
- اغلفة متداولة	21855711.51	104.6	2286107423.946
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	76301.00	104.6	7981084.6
- مواد أولية	22890.3	104.6	2394325.38
- مواد نصف مصنعة	26705.35	104.6	2793275.01
- مستلزمات التشغيل والصيانة	11445.15	104.6	1197162.69
- مواد التعبئة والتغليف	15260.2	104.6	1596216.92
الخصوم	**الصافي قبل التضخم**	**معامل التضخم**	**الصافي بعد التضخم**
راس المال تم إصداره	5000000.00	104.6	523000000.00

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على معطيات المؤسسة

نظرا للمعطيات المتوفرة في ميزانية المؤسسة لاحظنا أن المؤسسة تصنف الأراضي والمباني في حساب واحد وهذا خطأ حيث أن المباني تهتلك ويعاد تقييمها بينما الأراضي لا تهتلك كون المؤسسة لديها تصور خاطئ لذلك لم تقم بتقييم الأراضي.

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية بعد التضخم.

في هذا المطلب سنقوم بإعادة صياغة وعرض قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم.

الجدول(2-12): يوضح قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم.

أصول قبل التضخم	2017
	الصافي
أصول غير جارية	
فارق بين الاقتناء– المنتوج الإيجابي أو السلبي	
تثبيتات المعنوية	
تثبيتات عينية	
أراضي	
مباني	0.00
تثبيتات عينية أخرى	28,273,542.60
تثبيتات ممنوح امتيازها	
تثبيتات يجرى امتيازها	
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة موضع معادلة	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	
سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية	

أصول بعد التضخم	2017
	الصافي
أصول غير جارية	
فارق بين الاقتناء– المنتوج الإيجابي أو السلبي	
تثبيتات المعنوية	
تثبيتات عينية	
أراضي	
مباني	0.00
تثبيتات عينية أخرى	7,620,358,079.82
تثبيتات ممنوح امتيازها	
تثبيتات يجرى امتيازها	
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة موضع معادلة	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	
سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية	

أخرى غير جارية		أخرى غير جارية	
ضرائب مؤجلة على الأصل		ضرائب مؤجلة على الأصل	
مجموع الأصول الغير الجارية	28,273,542.60	مجموع الأصول الغير الجارية	7,620,358,079.82
أصول جارية		أصول جارية	
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	76,301.00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	7,981,084.6
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	
الزبائن	4,856,526.27	الزبائن	4,856,526.27
المدينون الآخرون		المدينون الآخرون	
الضرائب وما شبهها		الضرائب وما شبهها	
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	
الموجودات وما شبهها		الموجودات وما شابهها	
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى		الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	
الخزينة	14,059,330.88	الخزينة	14,059,330.88
مجموع الأصول الجارية	18,992,158.15	مجموع الأصول الجارية	22040415.48
المجموع العام للأصول	47,265,700.75	المجموع العام للأصول	7,642,398,495.3

الخصوم قبل التضخم	2017 الصافي
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم إصداره	5,000,000.00
رأس مال غير مستعان به	
علاوات واحتياطات– احتياطات مدمجة	
فوارق اعادة التقييم	
فارق المعادلة	
نتيجة صافية–نتيجة صافية حصة المجمع	6,372,756.84
رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد	
حصة الشركة المدمجة	
حصة ذوي الأقلية	
المجموع 1	11,372,756.84
الخصوم الغير جارية	
قروض وديون مالية	
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	
مجموع الخصوم الغير جارية	0.00

الخصوم بعد التضخم	2017 الصافي
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم إصداره	523,000,000.00
رأس مال غير مستعان به	
علاوات واحتياطات– احتياطات مدمجة	
فوارق اعادة التقييم	
فارق المعادلة	
نتيجة صافية–نتيجة صافية حصة المجمع	6,372,756.84
رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد	
حصة الشركة المدمجة	
حصة ذوي الأقلية	
المجموع 1	529,372,756.84
الخصوم الغير جارية	
قروض وديون مالية	
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	
مجموع الخصوم الغير جارية	0.00

الخصوم الجارية	
مورد وحسابات ملحقة	2,605,770.23
ضرائب	1,040,493.52
ديون أخرى	32,246,680.16
خزينة سلبية	
مجموع الخصوم الجارية	35,892,943.91
مجموع عام للخصوم	47,265,700.75

الخصوم الجارية	
مورد وحسابات ملحقة	2,605,770.23
ضرائب	1,040,493.52
ديون أخرى	32,246,680.16
خزينة سلبية	
مجموع الخصوم الجارية	35,892,943.91
مجموع عام للخصوم	565,265,700.75

المصدر: من اعداد الطالبات

التعليق:

من خلال قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم نلاحظ ان كل من: حساب الزبائن، الخزينة، موردو حسابات ملحقة، ضرائب، وديون أخرى قد ظهرت في القائمة المعدلة بنفس المقادير الاصلية، اي ظهرت بوحدات نقدية ذات قوة شرائية حالية، فهي بنود ثابتة المقدار. وبالتالي لم يتم تعديلها لأنها لا تتأثر بالتضخم.

فحساب النقديات(المتاحات) مثلا كما قلنا سابقا من العناصر النقدية لأنه يحتوي على عدد ثابت من الوحدات النقدية أي يتجاهل التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بمعنى أن حساب النقديات يحتوي على عدد ثابت من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية الحالية لذا لا يحتاج هذا العنصر الى عمليات تعديل وما ذكر على حساب النقديات ينطبق على كل العناصر النقدية.

عكس العناصر غير النقدية كالمباني، تثبيتات عينية أخرى، مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ، ورأس المال الصادر بحيث ابتعدت قيمة هذه العناصر التاريخية المسجلة في الميزانية عن قيمتها الحقيقية، فهي عناصر كما قلنا سابقا تتأثر بالتضخم وانخفاض قيمة العملة النقدية.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل الى التعرف على شركة التاج الذهبي بكوينين الوادي، بالإضافة الى عرض القوائم المالية المعروضة من قبلها وبالتحديد قائمة المركز المالي لسنة 2017، الإضافة الى قائمة جدول حسابات النتائج لسنة 2017 أيضا.

وبعد عرض هاته القوائم قمنا بتطبيق معدل التضخم لسنة 2017 على بنود القوائم المالية الخاصة بالشركة محل الدراسة التطبيقية خلال الفترة المالية 2017 وتحديدا على البنود غير النقدية لها، وقد بدا الاختلاف كبير بين القيم التاريخية والقيم المعدلة بحيث تأثرت الشركة مجال الدراسة بشكل واضح بالارتفاع في المستوى العام للأسعار.

شركة التاج الذهبي(بكوينين) لا تختلف عن معظم الشركات الصناعية، حيث تظهر مختلف عناصرها في القوائم المالية المذكورة بقيمة محاسبية صافية مخالفة لقيمتها الجارية في تاريخ إعداد الحسابات الختامية وهذا لعدم استبعادها أثر التضخم وتأثرها بمعدله من سنة حيازة البند وظهوره إلى غاية نهاية سنة الدراسة، أو نهاية سنة إعداد قائمة المركز المالي، وهذا من شأنه يؤدي إلى عدم اتخاذ قرارات سليمة تساعد الشركة على النمو والاستمرار.

الخاتمة:

كون التضخم ظاهرة اقتصادية عرفها الانسان منذ عقود قديمة وبالرغم من الحدة التي ظهر عليها قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وما ينجر عنه الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وماله من اثار مدمرة تمس جميع اقتصاديات العالم، إلا أنه يختلف أثره من دولة الى أخرى.

ورغم التطور الذي عرفه الفكر المالي لاسيما في ميدان المحاسبة، فان التضخم لطالما كان ومازال يشكل هاجس ومشكل يؤرق الحكومات والدول ورجال الاقتصاد وحتى المفكرين، لأنه حتى اليوم لم يتم التوصل الى حلول دائمة تساهم في استقرار الوضع الاقتصادي، خصوصا بعد ما تبين ان التضخم يؤثر على عناصر القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الذي يظهر تأثيره جليا.

ان أثر التضخم على القوائم المالية خاصة منها الميزانية وجدول حسابات النتائج يرجع ذلك بشكل أساسي للأهمية البالغة لهذه القوائم لدى مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة. وكما قيل سابقا ان التضخم يؤثر على عناصر وبنود القوائم المالية للمؤسسة، فان هذه البنود يتم اظهارها وعرضها بقيم غير حقيقية بحيث لا تمثلها ولا تعطيها قيمتها الحقيقية، الامر الذي يؤثر على النتيجة النهائية للمؤسسة بحيث تكون هذه النتيجة مضخمة وتعبر عن أرباح ليست حقيقية او خسائر كذلك مضخمة لا تعبر عن الخسائر الفعلية المحققة، هذا من شانه يهدد راس المال الاقتصادي مما يؤثر على حصة المساهمين الواجب اخذها، وكذا راس المال النقدي للمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في القيمة المضافة للدولة؛ فتكون هذه الأخيرة بدورها قد ضخمت وليست حقيقية، وكذلك هناك خطر على المؤسسات الاقتصادية من ناحية الجباية فهي تدفع ضرائب على أرباح قد تكون في الواقع اقل بكثير مما هو ظاهر في النتيجة.

باعتبار ظاهرة التضخم ظاهرة عالمية فقد اولت الهيئات المحاسبية المهنية اهتماما كبيرا لهذه المشكلة، فقد تطلب الامر اصدار سلسلة من المعايير المحاسبية العالمية تهتم بالتغيرات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع بجانبيه النظري والعملي، يمكن اختبار الفرضيات الموضوعة في اول الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: يشير البحث الى تأكيد الفرضية الأولى، حيث أثبتت الدراسة النظرية ان ظاهرة التضخم هي الارتفاع في معدلات الأسعار وما ينتج عنه من فقدان للقيمة الحقيقية للعملات، وهو الحالة التي تأخذ فيها النقود قيمة منخفضة عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع.

الفرضية الثانية: يشير البحث الى تأكيد الفرضية الثانية حيث اثبتت الدراسة النظرية ان القوائم المالية في ظل التضخم تكون مظللة وغير صادقة، بحيث تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية لا تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة، مما سيؤدي الى اتخاذ قرارات غير سليمة وغير صحيحة، ولذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار التضخم عند اعداد القوائم المالية للمؤسسة.

الفرضية الثالثة: يشير البحث الى تأكيد الفرضية الثالثة حيث اثبتت الدراسة النظرية ان المعيار المحاسبي الدولي رقم "29" أوضح اليات التخلص من أثر التضخم على القوائم المالية وهما التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية.

النتائج:

- ينجر عن التضخم اثار سلبية تمس كافة المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية وغيرها.
- يتجلى أثر التضخم بشكل واضح في القوائم المالية بحيث يؤثر على صحتها ومصداقيتها وذلك لوجود معلومات مظللة وغير صحيحة في القوائم المالية.
- ان ظاهرة التضخم ظاهرة عالمية الامر الذي يستوجب من مختلف الجهات تكاثف الجهود من اجلها والتوصل الى حلول للحد منها، باعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم على حد سواء.
- معايير المحاسبة الدولية افردت معيار خاص بمشكلة التضخم ومعالجة اثاره من خلال المعيار رقم "29".
- ان التضخم يؤثر على عناصر القوائم المالية بشكل واضح من خلال قيامها بقياس النشاط وعرضها للنتيجة بحيث لا تعبر هذه الأخيرة عن الأرباح الحقيقية او الخسائر الفعلية المحققة.

التوصيات:

- يجب عرض وتحليل الاساليب والطرق المحاسبية الشائعة لحل المشاكل التي يسببها التضخم في القوائم المالية وحساب النتيجة.

- من الضروري استعراض الاجراءات العملية اللازمة والتي تساعد المحاسبة على ان تتكيف مع التضخم الاقتصادي ويفتح افاق المستقبل امام تطورها باتجاه عدم اعطاء صورة مشوهه للبيانات المالية.

- ضرورة ابداء راي مدقق الحسابات في تقريره حول مصداقية القوائم المالية المعدلة، مما سيساعد في الحكم السليم والصحيح من قبل مستخدمي القوائم المالية.

- على مكاتب المحاسبة والمراجعة توضيح خطورة التضخم على القوائم المالية الى أصحاب المشاريع.

- من اجل ممارسة المحاسبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لا بد من تكوين الإطارات العلمية والعملية وتطوير أفكارهم.

- الابطاء المحسوس لزيادة الأجور والمداخيل لا أكثر من 3% لفترة زمنية معينة.

- ضرورة تدخل الحكومة بشكل كبير في محاربة التضخم والحد من اثاره وذلك من خلال السياسة النقدية والسياسة المالية المناسبة، والعمل على تشريع قوانين مهنية ووضع معايير محاسبية تلزم المنشآت باستخدام محاسبة التضخم لإعداد قوائمها المالية.

- إعادة تقييم الأراضي.

- إعادة تصنيف التثبيتات.

- استعمال إعادة التقييم لأن المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم"16" ينص على إعادة تثبيت الممتلكات.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، 2004

2- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.

3- إسماعيل إبراهيم جمعة، محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، جزء2، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار العاشر، الرياض، 1996.

4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ط2.

5- خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره عل الدين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008.

6- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل للنشر، الاردن عمان، 2006.

7- سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، زهران للنشر، عمان، 2009.

8- عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 1999.

9- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، سنة2000.

10- كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2000.

11- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000.

12- محمد رتول، الاحصاء الوصفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2006.

13- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

14- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مطابع دار الهندسة، القاهرة،2005.

15- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الرواد للنشر والتوزيع، ليبيا، 2014.

16- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بداود، 2008.

17- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، ج2.

الرسائل العلمية:

1- بن يخلف كمال، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية، أطروحة دكتوراه، اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015.

2- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015/2014.

المذكرات:

1- زغوان سفيان، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011.

2- فاطمة وناس عبد علي، التضخم الاقتصادي وأثره على القوائم المالية، جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق،2017.

3- مقيرحي بلقاسم، وآخرون، دراسة السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1984-2010)، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الوادي.

4- نعيمة قاسمي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير الجزائرية الدولية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،20105/2014.

5- نور الدين تركي وآخرون، التضخم المالي والاساليب المحاسبية لمعالجة أثره على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الوادي، 2008-2009.

6- ياسين رماش، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، محاسبة ومالية، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016.

المحاضرات:

1- رقية بوحيضر، محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015/2014.

القوانين:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25مارس2009، الجزائر.

المجلات العامة:

1- محمد إبراهيم العلي، معالجة آثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 34، جامعة دمشق، 2017.

باللغة الأجنبية:

1-Henrgutton Gerrard Bremoulem, La monnaie, Paris: Ed Dallaz, 1978.

2 -OBERT Robert، Pratique des normes IFRS، DUNOD، Paris, 4éme ،édition 2008.

مواقع الأنترانت:

1- نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية، العدد3، 2012،
http//www.Kids.edu.Kwlupload/EDAAT-oct-2012-402-pdf

2- مجد خضر، مفهوم التضخم وأنواعه، http://mawdoo3.com، 26-05-2017، 7:26.

3- دليل التعرف بالقوائم المالية، مقال عن القوائم المالية، 13أكتوبر2015،
http://www.decartgroup.com

4- www.splideplqyer.com

5- Copyright2003Investopedia.com